

الازدواجية الشخصية بين عصبية الانتماء والولاء الوطني (دراسة اجتماعية تحليلية))

إعداد

الدكتور موح عراك عليوي

المحتويات

المقدمة

المبحث الأول: عناصر البحث

أولاً: مشكلة البحث

ثانياً: أهداف البحث

ثالثاً: التعريف بالمفاهيم (الازدواجية الشخصية -العصبية)

المبحث الثاني : مصدر التعصب وأنواعه

أولاً: التعصب الطائفي

ثانياً: التعصب العرقي.

ثالثاً: التعصب الديني

المبحث الثالث : ترسبات الازدواجية الشخصية وأسباب الاتصياح للقيم

أولاً: لماذا الاتصياح في الاستجابة

ثانياً : أسباب الاتصياح للمعايير والقيم الاجتماعية

ثالثاً : اختبار الازدواجية الشخصية .

المبحث الرابع :العصبية والولاء الوطني

أولاً : الجوانب الايجابية والسلبية لمفهوم العصبية .

ثانياً : الولاء الوطني

التعليقات الختامية.

هوامش البحث

مصادر البحث.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تكمن العلاقة والتفاعل بين الناس وواقعهم الاجتماعي بحدود الإرادة الإلهية التي جعلت الناس مختلفين ومتباينين بطبائعهم وميولهم ، مما جعلهم يبحثون في شتى الوسائل للالتقاء والتوافق .

أي ان حكمة الخالق في ذلك تتجلى في أن يتحمل الإنسان عبء تلك الاختلافات كحمك للاختبار والممارسة التي تعطي أهمية العقل الممنوح له لا لغيره .

ولما كانت المجتمعات البشرية تختلف باختلاف المراحل التي تمر بها فمن المؤكد ان المجتمعات التقليدية تختلف عن المجتمعات العصرية في مدى إدراك عمليات التفاعل والعلاقات الإنسانية .

وعليه اما ان تكون هناك نماذج تكاد تكون جاهزة لتصوراتها الثقافية والمعرفية متأتية من أجيال سالفة ، واما ان تكون نماذج جديدة بكل قدراتها تعتمد على قناعة معينة مؤداها ان الحياة تتطلب التكيف والتلازم بمفرداتها وعلى وفق مستجدات الاحتياجات البشرية نفسها كواقع حال .

فبالقدر الذي يريد بعض الناس ان يعيشوا حياة المدن والرفاهية الاقتصادية والسياسية تجدهم لا يستطيعون التخلي عن بعض قيمهم واتجاهاتهم السلوكية التي اعتادوا عليها في حياتهم التقليدية المتعارضة مع حياتهم الحضرية .

وهكذا تحصل عملية شد وارتخاء تعمل على تعويق مسار المؤسسات في المجتمع .

ومن هذا المنطلق نجد كثيراً من الناس يتغافلون عن نسقهم الطبيعي مما يشكل لديهم ازدواجية واضحة في تركيبتهم الشخصية .

المبحث الأول

عناصر البحث

أولاً: مشكلة البحث

إذا ما أردنا أن نعيد ترتيب العلاقة بين المكونات الجديدة للمجتمع الذي يعيش ظروف جديدة تداخلت فيها قيم واتجاهات مختلفة يجب البحث في عوامل وأسباب وجود التناقضات السلوكية التي يعاني منها معظم الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

ولكون تلك التناقضات السلوكية تفرز بالضرورة ظواهر نفسية واجتماعية معقدة كان لابد من التأكيد على ظاهرة الازدواجية الشخصية التي يعاني منها اغلب أفراد المجتمع، وذلك للعلاقة الوثيقة بينها وبين العديد من الظواهر الملازمة لها كالتعصب الذي تفرضه الظروف وما ينتج عنها من ولاءات وانتماءات جديدة على واقع الحياة الفردية والاجتماعية.

ان البحث في تلك العوامل والأسباب يجعلنا أكثر موضوعية في التعامل مع واقعية العلاقات الاجتماعية وما ينتج عنها من ثقافات شعبية تحدد وترسم التفاعل الجديد بين مكونات المجتمع .

ولكي نوضح ذلك علينا تشخيص بعض التحديات التي تجسد أهم التناقضات التي تصيب أفراد المجتمع بطرح التساؤلات الآتية :

- ١ - ما أصل التناقضات التي يجسدها السلوك الإنساني تحت تأثير نظامين مختلفين من القيم والاتجاهات الاجتماعية ؟
- ٢- ما الأسباب التي تجعل انتماء الأفراد والجماعات الى الطائفة أو القومية أو الدين أكثر من ولائها للهوية الوطنية ؟
- ٣- ما الأسباب والعوامل التي تدفع الإنسان الى الاستجابة والانصياع لقرارات جماعته سواء أكانت بالاختيار أم بالأجبار ؟
- ٤ - كيف يكون الإنسان على وعي بالجوانب الإيجابية والسلبية لمضمون المفاهيم كالعصبية وغيرها من المفاهيم ذات العلاقة بالتفاعل الاجتماعي ؟
هذه التساؤلات وغيرها هي محاولة لتحديد بعض الثقافات التي حملت خصائص الاستعلاء والهيمنة والتفرد من اتخاذ القرارات كامتداد الى ثقافات سابقة على الرغم من كل التحولات والتغيرات التي جاءت بها مفاهيم الديمقراطية والتعددية وغيرها .
- ان الوضع الراهن في العراق يعد وضعاً سيئاً ما لم يساهم به الجميع في تغيير بعض الظواهر السلبية التي انتشرت بين أوساط المجتمع كظاهرة المحسوبية والوساطة في عمل المؤسسات الرسمية وكذلك ظاهرة التغالب بين فئات البائع والمشتري في الأسواق وما ينجم عنها من غش وتلاعب في المواد الغذائية وغيرها .
- وكل هذه الحالات يحددها السلوك المرضي القائم على النفاق والتزلف . وهذا ما يحمله السلوك الفردي المتمثل بالازدواجية الشخصية وكذلك ما يعكسه السلوك الاجتماعي في العصبية بكل أنواعها.

ثانياً: أهداف البحث

يهدف البحث للكشف عن الإشكاليات الآتية :

- ١- الازدواجية الشخصية كظاهرة عامة في المجتمع وأثرها في اتخاذ القرارات لاسيما بين أوساط الجماعات السياسية .
- ٢ - الأنماط السلوكية التي تحتمل أوجهاً ايجابية وأخرى سلبية .
- ٣- الفارق بين الانتماء الطائفي والأثني والديني وبين الولاء الوطني في ظل الظروف غير الطبيعية أو الاستثنائية التي يمر بها المجتمع.

ثالثاً: التعريف بالمفاهيم العلمية Scientific Concepts

الحياة بما فيها من أشياء عبارة عن صيرورة دائمة قابلة للتغيير والتبدل باستمرار الأمر الذي من شأنه ان يؤدي إلى ظهور ظواهر نفسية واجتماعية مختلفة .

وهذا بدوره يؤدي إلى تغيير دلالات الأشياء والمفاهيم من وقت إلى آخر في ضوء دورة الحياة المستمرة .

وعلى هذا الأساس يتطلب من الباحث الاجتماعي ان يحدد بدقة دلالات المفاهيم التي تستوجبها دراسته العلمية خاصة وان بعض المفاهيم لها صفة تجريدية (Abstract Concepts) لابد من تحديد وتوضيح معانيها ودلالاتها . بمعنى آخر انه كلما أتم هذا التحديد بالدقة والوضوح سهل على القراء الذين يتابعون البحث فهم المعاني والأفكار التي يطرحها الباحث (١).

هناك قضية أساسية قد يغفلها الكثير من الكتاب والباحثين بخصوص تبسيط الأفكار أو المفاهيم تكمن في ان المفهوم الواحد يتضمن بالضرورة جانبين احدهما سلبي والآخر ايجابي . أي ان هناك دلالة خير وشر أو دلالة فضيلة وردنية للمفاهيم عندما تخضع للتطبيق والممارسة .

فالأفكار والأشياء اذا لم تمارس على ارض الواقع تبقى مثالية وخيالية إذ لا يعرف خيرها من شرها .

ولو أخذنا على سبيل المثال التعصب (Prejudice) لوجدنا له دالتين الأولى تشير إلى التشبث والتحيز إلى شيء معين يصل إلى حد الإقصاء والإبعاد وحرمان الآخرين من حقوقهم .

أي ان كل ممارسة غير موضوعية تهدف إلى الاستئثار بشيء ما على حساب الآخرين بدون وجه حق .

بينما تشير الدلالة الثانية إلى الثبات والتحمل والالتزام بجوهر الأشياء (المبادئ) والتصدي لنوازع النفس وعدم مجاراتها من أجل تحقيق العدالة .

وينطبق ذلك على الشخص الذي يضحى بميوله النفسية والسلطوية والقرابية في وقفته بوجه الذين تعمدوا مجانبة الحق واصطفوا حول مصالحهم ومنافعهم الخاصة. وخير دليل على ذلك تعصب والتزام الإمام علي (ع) لإقرار الحق وتطبيقه بوجه ابن عمه عقيل عندما ألح عليه بطلب العطاء من أموال المسلمين بشكل غير مشروع ، وكذلك رفضه للمطالب التي تقدم بها الزبير وطلحة للحصول على استحقاقات إدارية وسياسية بحجة كونهم أصحاب الرسول (ص) .

لقد حاولت في هذا المبحث تحديد ابرز المفاهيم التي وردت في الدراسة ساعياً إلى تشخيص دلالاتها وسبل توظيفها من خلال التأكيد على الجوانب التي تعد الأكثر تضميناً لجوهر الموضوع . والمفاهيم هي :

أولاً : الازدواجية الشخصية (Double Personality Split)

من مزايا الطبيعة البشرية العامة أنها ثابتة لا تتغير في كل زمان ومكان بعكس شخصية الفرد التي قد تتغير من وقت إلى آخر .

فالناس مختلفون متباينون في طباعهم وتقاليدهم وميولهم ولكنهم متمائلون من حيث الطبيعة العامة المتأصلة بالخير أو الشر .

والدليل على ذلك ان الطبيعة البشرية لا يمكن إصلاحها بالوعظ والتذكير لوحدته فهي كغيرها من ظواهر الكون تجري حسب نوااميس معينة ولا يمكن التأثير في شيء قبل دراسة ما جُبل عليه ذلك الشيء من صفات أصلية (٢). وبحكم ان الفرد لديه القدرة على تغيير نمط شخصيته تبعاً لظروفه وإرادته، فالازدواجية الشخصية في نظر علي الوردي موجودة في كل المجتمعات بدون استثناء ولكن بدرجات متفاوتة .

فالإنسان عادة ما يسلك سلوكاً متناقضاً دون ان يشعر بهذا التناقض في سلوكه أو يعترف به ، وينشأ ذلك عند وقوع الإنسان تحت تأثير نظامين متناقضين من القيم أو المفاهيم فيستجيب لأحدهما تارة وللآخر تارة أخرى . إذن فالتعدد في الشخصية يشير إلى ان هناك تصدع وانفصال في المحتوى العقلي للإنسان يمثل رد الفعل ألتفكيكي الذي يتميز بوجود نظامين من أنظمة الشخصية منفصلة بعضها عن البعض الآخر (٣).

يعرّف البعض الازدواجية الشخصية على إنها خلل أو اضطراب عقلي يعترى الذات فيصبح الفرد كمن يعيش جانبيين من الحياة لا يقوم بينهما اتصال أي ان الازدواج يشير إلى تناوب شخصيتين الواحدة منهما مستقلة عن الأخرى (٤).

اما العالم (ميد) فيرى ان نشأة الازدواجية تكمن في التركيبية النفسية للفرد فهناك نفس فردية طبيعية وأخرى اجتماعية ، وعادة ما يحدث بينهما صراع فيطلق على الأولى (I أنا) وعلى الثانية (me إياي) .

اما (يونك) فمن جانبه يرى الازدواجية الشخصية مردها ان الإنسان يملك في شخصيته عنصر الخضوع وعنصر التمرد في الوقت نفسه فهو يخضع لقيم ومعايير مجتمعه بإحدى نفسيه ويتمرد عليها بالنفس الأخرى (٥).

ثانياً : العصبية

العصبية ظاهرة بشرية تمثل عاملاً موحداً بين الجماعة الواحدة وعاملاً مفرقاً بين الجماعة والجماعات الأخرى .

وهي بذلك عبارة عن وازع يربط الفرد بالجماعة من اجل الملك وقهر الآخرين وتحصين المصالح .

فالعصبية إذن هي كل أمر يُجتمع عليه يضمن للفرد حمايته ويحقق مصالحه سواء أكانت كبيرة أم صغيرة .

ويكمن ذلك في ان البشر بطبيعتهم يحتاجون إلى من يزرع لبعضهم عن بعض .فحالة التملك لدى الإنسان تدفعه إلى طلب المزيد في كل أمر يحققه ، حيث ان قوة التملك هي غاية التعصب ، فالناس ينتمون إلى وحدات اجتماعية من اسر وعشائر وقبائل وطوائف متفرقة تساورهم فيها عصبيات متعددة.

وهنا لا بد من عصبية تكون أقوى من جميعها من باب الاستحواذ والتغلب على الأضعف منها لتصبح واحدة كبرى ((الوطن))وبدون ذلك يقع الافتراق والتشردم.

بمعنى آخر ان الوحدات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد محكومة بحب التملك والسيطرة حيث يكون هاجسها إما التغلب أو التناظر ، إذ إن لكل واحدة منهما حق الحياة على فروعها فان غلبتها التحمت بها فزادتها قوة إلى قوتها وتستمر في غايتها لطلب التغالب والتملك دون انقطاع حتى تكافئ بقوتها قوة الدولة ، فان حالفها الحظ وتراخى أمامها أولياء الدولة (عصبياتها) المتمثلة بمختلف أجهزتها ومؤسساتها فإنها ستدرك هرم الدولة وتستولي عليها وتنتزع الأمر من يدها . وعند ذلك يصير الملك لها، والعكس هو الصحيح فان انتهت قوة تلك الوحدات والجماعات وتركت غاية التعصب إنتظمتها الدولة في دائرتها لتستقوي بها على أهدافها(٦).

تُعرّف العصبية على أنها شعور الفرد بالانتماء إلى قوة قادرة على حمايته ورعايته وضمن الأمن له .

فالقبيلة على سبيل المثال عندما تقوم الدولة في مجتمع ما فمما لاشك فيه يجد الفرد فيها الأمن والضمان والرعاية ، ومهما بلغت قوة وإرادة الفرد فإنه قد لا يستطيع مجابهة إخطار الحياة بمفرده دون مساندة أفراد عصبته .
وبقدر ما يتوقع من قبيلته ان تحميه وترعاه فبالمقابل تتوقع منه القبيلة ان يمنحها الفداء والولاء المطلق .

وعليه فالعصبية تعتمد اساساً على وجود مصلحة متبادلة بين الفرد وبين المصدر الذي يمنحه الأمان والرعاية (٧).

وبحكم ان العصبية ظاهرة إنسانية متأصلة في كل المجتمعات ولكونها متعددة الصور (اجتماعية واقتصادية وسياسية) ومتعددة الأسباب (دينية ، وأثنية وطائفية).

فبالضرورة تأخذ عدة معان . فعلى المستوى التجريدي يعني هو الحكم المسبق للأشياء ، فيما يعني وظيفياً على انه نظرة متدنية غير منطقية تصدر حكماً غير دقيق بخصوص جماعة أو امة أو شعب على أساس اللون أو العرق أو الجنس أو الدين (٨).

واستكمالاً لتبسيط المفاهيم وتشخيص دلالاتها وسبل توظيفها لابد من الإشارة إلى بعض أنواع التعصب كمتغيرات متداخلة وتابعة لمفهوم العصبية .

المبحث الثاني

مصدر التعصب وأنواعه

هناك صور نمطية معرفية تعمل على تكوين أي اتجاه تعصبي فالتعميمات التي يحملها الفرد بخصوص جماعة ما قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية . بمعنى آخر هناك قوالب جاهزة يصعب التعبير فيها لدى الفرد ، ذلك لسبب بسيط هو ان الواحد منا غير قادر على تحليل المضمون النفسي للتعميمات التي تم تصورها عن الجماعات الأخرى ، وبحكم الثقافة الشفوية غير الموثقة التي اعتدنا عليها في حياتنا ، فقد نتعامل مع كل شخص في تلك الجماعات على انه يحمل صفاتها بغض النظر عما اذا كان ذلك الشخص يحمل خصائص الجماعة نفسها أم لا .

قد نتوقع في صورنا النمطية بان الأعضاء الذين ينتمون إلى جماعة أو شريحة ما يمتلكون جميعهم إلى سلوك واحد دون استثناء، فعلى سبيل المثال يتوقع أكثر الناس من رجال الدين (المعممين) أنهم يتصرفون

جميعهم بطريقة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعدم الوقوع بالحرام .
فيما نتوقع من الذين يدخلون السجون أنهم أفراد تحوم حولهم الشبهات بحكم
خصائصهم القائمة على الشر والأذى. وما ينجم عن هذه الصور إننا ننظر
إلى الشخص الذي يقوم بسلوك لا يتطابق مع الصورة النمطية التي تحملها
أي من الجماعتين كما لو كان شيئاً شاذاً.

ولذلك يحصل لدى الفرد المسكون بالعصبية انه ينسب الصفات السلبية إلى
الأشخاص والجماعات التي ينتمون إليها دون النظر لما يصدر عن الآخرين
وعن نفسه من سلوك في المواقف الحياتية المختلفة .

ولكون بعض أنواع التعصب ليس فيها أذى عام إلا إن آثارها السيكولوجية
تبقى لها نتائج سلبية ليس لها أي تسوية منطقي بتكرارها . كأن يميل البعض
مختاراً أو مجبراً على مصاحبة أفراد جماعته أو التعاطف معهم في ظروف
معينة كالتجمع في المهرجانات والحفلات أو السفرات وغيرها .

كما ان مظاهر التعصب الاجتماعي تبدو أكثر وضوحاً في الحدود
الموضوعة على الزواج بين القوميات أو الطوائف بل وحتى في الطائفة أو
القومية نفسها لاعتبارات ثقافية - اجتماعية واقتصادية .

فالزواج الداخلي بين بعض العوائل أو الجماعات المنتسبة لقومية أو دين
واحد دليل على درجة من درجات التعصب الاجتماعي الذي لا بد من الامتثال
له على الرغم من التغيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها
تلك الجماعات .

فالكثير من العوائل العربية لا تزوج نساءها لأكراد والعكس صحيح . وهذا
قد ينطبق على جميع الاثنيات والطوائف في المجتمع

والتاريخ الحديث يدلنا على ان التعصب الاجتماعي كان تحصيل حاصل
للصراعات وحروب الإبادة في كل من لبنان وراوند وبوروندي الأفريقية ،

وهذا ما فعله التطهير العرقي في هنود أمريكا الشمالية وفي العراق وغيرها من المجتمعات الأخرى .

ولو أخذنا العراق إنموذجاً لوجدنا ان السلطة السياسية لعبت دوراً بارزاً في تكوين وخلق تعصبات طائفية واثنية ودينية وقد ظهر ذلك بعد تفكيك الدولة العراقية ومؤسساتها عام ٢٠٠٣ حيث اضطر العراقيون للبحث حول مصادر قوى تحميهم من خطر بات يلزم حياتهم ويهدد مستقبلهم ، مما جعلهم يعتمدون على جماعات عدة تمثلت بولاءات طائفية وعشائرية وقومية ودينية وأحزاب وتكتلات بل وحتى عصابات أفراد وذلك على حساب الانتماء إلى العراق الوطن الأم.

ومثل هذا التحول خلق بالضرورة سيكولوجية جديدة تعتمد على السيطرة كحاجة للبقاء لاسيما وان النظام الذي حل محل تدهور الدولة كرس رسمياً حالة تعدد الانتماءات ورسخ المحاصصة الحزبية على أساس تلك الولاءات الاثنية والدينية .

وبطبيعة الحال أصبحت التركيبية النفسية لعموم العراقيين تتمحور حول عدة مفاهيم كالضحية والجلاد والمنقذ أو القائد.

والمعادلة تقول ان الأكراد وعرب الوسط والجنوب تعرضوا إلى الظلم والاستعباد والقتل والتدمير على أيدي نظام الدولة السابق أو الفئات والجماعات التي اعتمدها في تكوين قوته التي جعلته ظالماً بحق الغالبية ، ونتيجة لذلك ظهرت ثقافتان متناقضتان ثقافة تدعو إلى تعويض المظلومين وثقافة تدعو إلى اجتثاث الظالمين .

وعلى هذا الأساس بادر الأكراد وعرب الوسط والجنوب بأخذ أدوارهم الجديدة في قيادة الدولة وعدم السماح للفئات والجماعات التي اعتمد عليها

النظام سابقاً للمشاركة في بناء الدولة ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والثقافية .

وعلى وفق هذا المنطلق نجم عن هذه الظروف تهميش الولاء الوطني وتكريس الولاءات الطائفية والاثنية وتعطيل بناء الدولة من جديد .

اما بخصوص المنقذ أو القائد فقد اختلفت الرؤى حول الخصائص الواجب توافرها في القيادة العراقية الجديدة . فهناك قيادات ناضلت وضحت من اجل سقوط النظام السابق ويمثلون الجماعات والأحزاب التي اتخذت من الخارج مكانا للعمل الجهادي والتحريري وهؤلاء بطبيعة الحال لم يسقطوا النظام بل وصلوا إلى السلطة من خلال قوات الاحتلال .

والى جانب هؤلاء هناك أفراد وأحزاب وجماعات ناضلوا وتحملوا أعباء الظلم وهم الذين عايشوا الآلام والتعسف أولاً بأول داخل الوطن .

والذي حصل ان السلطة الجديدة وقياداتها اقتصرت على أغلب عراقي الخارج بمثابة أنهم أصحاب الفضل في تخليص العراقيين من النظام السابق ويحق لهم ان يتميزوا على الآخرين .

وترتب على ذلك ان ظهرت جماعة مستأثرة بالسلطة وأخرى مهمشة . مما حدا بالسلطة الجديدة ان تعتمد في إسنادها للمراكز والمسؤوليات المهمة على أقطاب عراقي الخارج .

وبسبب غياب معيار الكفاءة والتخصص التكنوقراطي مثل كذا ظروف استثنائية من جانب وعدم وجود مشاركة شاملة من جانب آخر فقد تعددت الولاءات في المجتمع وصارت ثقافة الاحتماء كتحول نفسي خطير يتطلب شعوراً آخر ألا وهو الانتماء والى قوة تحمي الفرد من مخاوفه الآنية . ومثل هذه الحالة كان لابد ان تتصارع تلك الولاءات من أجل السلطة في ظل غياب خيمة الدولة القوية .

١- التعصب الطائفي :

يُعدُّ التعصب الطائفي في العراق أكثر أنواع التعصب وضوحاً لاسيما وان نشوء التشيع كظاهرة تاريخية كان في العراق. وبحكم ان اغلبية المجتمع العراقي يعتقدون مذهب التشيع فقد تعرض الكثير منهم للقمع والاضطهاد من قبل السلطات المتعاقبة طيلة ألف وأربعمائة سنة الماضية، حيث اعتمدت الدولة في إدارة مؤسساتها على أتباع المذهب السني ، مما انعكس سلباً على واقع البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي بدورها عززت مشاعر الانقسام والتجزئة بين المذهب الشيعي والمذاهب الأخرى.

هذا ولا ننسى ما لعبته الصراعات الخارجية خاصة الصراع الفارسي - العثماني من دور فعال في إثارة وتأجيج التناحرات بين المذاهب الإسلامية عند خضوع العراق للدولة الفارسية والعثمانية بفترات متعاقبة قبل نشوء الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ م .

وحتى بعد مجيء الاستعمار البريطاني وتشكيل الدولة العراقية فقد استمر الحال باستبعاد الشيعة من المشاركة الفعلية في إدارة الدولة وذلك لما قامت به المؤسسة الحوزوية من دور في مواجهة الاحتلال الجانبي من خلال مساندتها لثورة العشرين وإصدارها فتاوى الجهاد وحمل السلاح بوجه الانكليز يقابل ذلك ان قامت الزعامات السنية ومراجعها بمناصرة ثورة الشريف الحسين بن علي في مكة في مساندته للانكليز ضد العثمانيين .

تلك الظروف وغيرها دفعت بالسلطات البريطانية على اتخاذ موقف سلبي من إشراك الشيعة في الحكم (٩).

هذا وقد بلغ التعصب الطائفي ذروته بعد عام ١٩٦٨ حيث تم إقصاء الكثير من الأكراد والعرب الشيعة من المناصب الإدارية على الرغم من قلة

شاغليها مع اتخاذ السلطة السياسية العرب السنة مفتاحاً لمحور الصراع الحقيقي خلف مفهوم الطائفية .

فقد عمدت السلطة إلى إن تضع الدولة وكل ثرواتها وإمكاناتها بيد أناس لم يكن واقعهم الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي أكثر من كونهم فلاحين معدمين وجنود وأفراد شرطة وبائعين متجولين وغيرهم ممن لا يمتلكون مؤهلات علمية .

واستطاع أمثال هؤلاء من إشغال المناصب المهمة في السلطة وخلال فترة وجيزة أصبحوا مدراء عامين ووزراء وأصحاب ثروات وجاه كبير في المجتمع ، في الوقت الذي ازدادت فيه نسبة الفقر والحرمان أمام المكونات الأخرى التي لم تتمكن من الحصول على فرص تعليم أو تأهيل يساعدها في الحصول على فرص عمل جيدة .

وتأسيساً على ذلك اضطر الكثير من هؤلاء للانخراط في صفوف الجيش والشرطة طوعاً أو اجباراً ليكونوا أداة حرق وإحراق بيد السلطة التي استخدمتهم لتمرير أهدافها السياسية عام ١٩٨٠ و ١٩٩١. بل ان الكثير منهم توجه صوب الأعمال البسيطة التي كانت تسمى عند البعض بالحقيبة كفراشين وحراس ومنظفين شوارع والخدمة في المستشفيات وغيرها .

هذه الفوارق وغيرها من ظروف التمايز التي عمدت الدولة على تأسيسها في المجتمع ساعدت بلا شك على تعميق الهوة بين الطبقات الاجتماعية مما ساعد على تأصيل التعصب الطائفي والاثني بشكل كبير .

٢ - التعصب العرقي :

ما هو معروف إن الانتماء القومي لأية جماعة يُعد حقاً طبيعياً لا يجوز إغفاله أو تهميشه والحد من تطلعاته المشروعة .

وبقدر ما هو حق ذاتي محترم لا يمكن في الوقت نفسه ان يكون مصدراً للتمايز والتعالي ، فقد يمكن توظيف نظريات عنصرية تعتمد على تراتب الجماعات والشعوب على أساس نقاوة العرق من أجل الهيمنة على الكل واحتكار القوميات المنضوية ضمن مظلة الوطن المشترك ومحاولة إخراجها من نسقها الطبيعي كإنتماء . ومثلما فعلت الدولة النازية الهتلرية والدولة الفاشية الايطالية في تقسيمها السلبي للأمم والشعوب . كذلك أخطأت الدولة العراقية في تحطيم الذات الوطنية العراقية وتهميش القوميات وتسييسها منذ تأسيسها وحتى سقوطها عام ٢٠٠٣ .

ان إخفاق الدولة العراقية في خلق هوية وطنية بفرضها قيود إدارية على القومية الكردية والتركمانية وغيرها في الوقت الذي أكدت به على القومية العربية وضرورة تحقيق الوحدة العربية الشاملة كانت من نتائجها ان راح الأكراد قادة وافراداً يتحفظون على سياسة الدولة ، كما لم يستطيعوا اعتبار الهوية الوطنية العراقية بديلاً عن القومية الكردية (١٠).

ان مثل هذه المواقف المتعصبة التي مارستها الدولة في حكوماتها المتعاقبة أوحث إلى القوميات المتعايشة في العراق بان الوطن هو جزء من العالم العربي ، خاصة وإنها (الدولة) عملت بكل تعسف على تعريب المناطق الكردية والتركمانية (كركوك) وذلك بتهجير مواطني تلك المناطق قسراً وبمختلف الوسائل الأمنية والاقتصادية وجلب بدلاً عنهم عناصر عربية.

ولا ننسى ان النظرة الاستعلائية التي يمارسها العنصر العربي لباقي المكونات الأخرى من باب إنهم قادة الدولة وأصحاب المراكز والنفوذ في المجتمع وخاصة إبان المد القومي العربي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي وقد رافق ذلك الاستعلاء والتهميش ظهور ثقافة شعبية رسمت صوراً تفاعلية في العلاقات الاجتماعية اعتمدت نعتاً ونكات يتبادل بها

العرب والأكراد بل وحتى بين العرب أنفسهم (كأن الذي يقول (يُول) ارتب وافهم من الذي يقول (جاشنو) وذلك وفق قربها أو بعدها من كلمات أو لهجات رجال الحكم (السنة) في العراق . بل قد وصل الأمر ببعض الذين شغلوا مراكز جيدة في الدولة وهم ينتمون اساساً للجماعات المغلوب على أمرها أن يسايروا تلك الظروف ويتعمدوا في تغيير لهجاتهم أو أسماء أبنائهم استجابة لتلك الثقافات الشعبية .

٣ - التعصب الديني :

ارتبط الدين مع الحياة الإنسانية ارتباطاً مصيرياً من حيث الإجابات التي لا بد للإنسان ان يحصل عليها بخصوص وجوده وخلقه وطبيعة معتقداته ، مما جعل الدين يرافق حياة الإنسان منذ بدايتها الأولى .

ولذلك فقد تجد مجتمعات لا تمتلك حضارة ولا علم ولا فلسفة لكن لا يمكن أن تجد مجتمعاً بدون أماكن عبادة أو رموز دينية تعتمد عليها في تفسيرها لظاهرة الخلق والعلاقة بين الإنسان وخالقه .

وتأسيساً على ذلك يُعد الانتماء الديني حقاً طبيعياً لأي إنسان أو جماعة يجب احترامه وعدم إلغاء استحقاقاته. وبالرجوع إلى الدولة العراقية منذ تأسيسها وحتى عام ٢٠٠٣م فقد منح دستور ١٩٢٤ الحق الوطني لكل من المسيحيين واليهود وباقي الأديان الأخرى في ممارسة كامل الحرية والمواطنة في إشغال المقاعد النيابية ، لكن الواقع السياسي والثقافي كان غير ذلك . فقد كانت مشاركتها رمزية وهامشية ، بل تعرض اليهود للتهجير الإجباري عام ١٩٤٩م أو بحلول عام ١٩٥٨م لم يكن للأقليات الدينية في العراق أي مشاركة تذكر ماعدا أشخاص قد تفرضهم الظروف الخارجية أحياناً على السلطة(١١).

وأما على الصعيد الاجتماعي ظل المسيح وغيرهم كالصابئة واليزيديين والشبك موضع استبعاد واستتلاف من قبل البعض في مواضيع عدة كالتزاوج أو التقارب في مجالس الطعام وغيرها حيث يوجد حاجز نفسي بينهم وبين المسلمين .

ونتيجة لذلك تشكلت ثقافات قائمة على التعصب والتحيز وظهرت معايير اجتماعية حدّت من التفاعل بين المسلم وغيره من الأقليات المذكورة إذ اعتمدت تعبيرات إشمئزائية منها على سبيل المثال (كفار - نجسين - أهل نار).

وكانت هذه الثقافات بطبيعة الحال نتاجاً لعملية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد العراقي في الشارع والمدرسة بشكل تعسفي خارج إرادته واختياره .

أي ان أفراد تلك الأقليات غير المسلمة تحملوا الكثير من صور التعصب ضد معتقداتهم خاصة الأرمن في شمال العراق عام ١٩٧٥ بحجة مساندتهم للحركة الكردية التي كانت تدعو للانفصال آنذاك .

المبحث الثالث

ترسيات الازدواجية الشخصية وأسباب الانصياع للقيم

الإنسان كائن اجتماعي لا يستطيع العيش بمفرده ، وعليه لابد من الانضمام إلى بني جنسه وبحكم تلك الضرورة عليه ان يتفاعل مع مجموعة قواعد تنظم نشاطه وتصرفاته مع الآخرين .

فالتعاون المتبادل يزيد من احترام الأفراد لقواعد تنظيمهم مما يساعد على تقدم واستقرار المجتمع . كما ان الخروج عليها يُعد عامل تخلف وانحلال .

ومن اجل ذلك اقترنت مع تلك القواعد مجموعة جزاءات تمثل رد الفعل الاجتماعي في حالة مخالفتها (١٢).

وبطبيعة الحال تظهر لدى الإنسان ترددات ومماطلات بغية الخلاص من تلك العقوبات . وعلى الرغم من ان تلك المخالفات تكاد تكون طبيعية لدى معظم الناس فإنها تشكل وسائل تعبيرية للحصول على منافع شخصية على حساب الآخرين ، مما يولد لدى الإنسان انماطاً سلوكية غير ثابتة وفاقدة لمصداقيتها في التعامل اليومي تتجسد أساساً فيما يطلق عليه بالازدواجية الشخصية .

ان التمييز منهجياً بين مفردات الواقع الاجتماعي يساعد بلا شك على معرفة جدلية واضحة لهذا الواقع .

فبالقدر الذي ينظر فيه بعض الناس إلى أن أصالة القيم تؤخذ اساساً من الحياة البدوية، فهناك آخرون ينظرون إلى القيم على أنها وليدة ظروف وأوضاع متشابهة تفرضها الحياة نفسها سواء أكانت بدوية أم حضرية .

وهذه مسلمة يمكن ان نجدها في تحليل ابن خلدون عندما شدد على ان أحوال الحضارات ناشئة عن أحوال البداوة ، وإنها أصل لها ، وفي الوقت نفسه يرى ان الأفراد يفقدون طبائعهم وخشونتهم بشكل تدريجي عندما يتعرضون إلى تغيرات جديدة تنقلهم إلى حياة المدن والرفاه (١٣).

أقول ان الثقافة الشخصية في ظل التحولات المادية والمعنوية من جانب وتباين العقول الفردية من جانب آخر تمثل بالضرورة انماطاً سلوكية تعكس اتجاهات ومواقف متباينة في العلاقات والتفاعل اليومي .

هذه الأنماط إذن لابد وأن تتعامل مع ثلاثة اتجاهات :

الأول : اتجاه يدعو إلى الاحتفاظ بالمواقف والقيم المتأتية من الآباء والأجداد وعدم المساس حتى بوظيفتها .

الثاني : اتجاه يدعو إلى ضرورة التوفيق بين الجديد والقديم تحت شعار الاحتفاظ بكل ما هو جيد من الماضي ، ورفض كل ما هو سيء مع التأكيد على الاقتباس المناسب من الثقافات الأخرى .

والثالث : فانه يتمثل في الممارسة العملية التي تجسد صلاحية الاتجاه الأول أو الثاني تجسيدا موضوعياً وفق ما تتطلبه الحالة .

بمعنى آخر ان استجابة الفرد إما ان تكون متماثلة ظاهرياً ولكنها مغايرة باطنياً ، واما ان تكون استجابة فعلية قادرة على ان تنقل السلوك من الأقوال إلى الأفعال .

أي ان مصداقية الاستجابة تكمن في الممارسة كعملية برهانية مشخصة . وهنا تكون صعوبة التحليل السوسولوجي أكثر صعوبة في معرفة أثر التداخلات والمفارقات التي تتركها الازدواجية الشخصية على الحياة الاجتماعية .

إذن لابد من طرح التساؤلات ذات المساس الموضوعي ببعض كوامن الشخصية المزدوجة ، وبحدود الإجابة نستطيع على الأقل معرفة بعض مساراتها وأسبابها .

لماذا يستجيب بعض الناس للتوافق الفعلي أو الظاهري المؤقت لقيم وأعراف الجماعة حتى وأن كانت خاطئة ؟ وبالمقابل لماذا يستجيب بعض الناس عن مسايرة القيم والأعراف وعدم الالتزام بها حتى وان كانت صحيحة من الناحية الموضوعية ؟

ان الإجابة على هذه التساؤلات مرتبطة لمعرفة بعض الاتجاهات النظرية التي تدخل في إطار علم النفس الاجتماعي الذي يهتم ببحوث عمليات التأثير الاجتماعي وما يترتب عليها من إخفاق أو فشل في تشكيل سلوك الأفراد والجماعات وفق معايير وقيم معينة .

أولاً: لماذا الانصياع في الاستجابة ؟

ان مفهوم الاستجابة والانصياع لها تكمن في ثلاثة أبعاد تجسد الاتجاهات الحديثة في التراث السيكولوجي (١٤).

- ١ - الانصياع كخاصية مستقرة في ميول وطبائع الفرد نفسه .
 - ٢ - الانصياع باعتباره نسقاً معرفياً متولداً من الضغط الحقيقي للجماعة نفسها ، وهو ما يطلق عليه (بالتقبل الشخصي).
 - ٣ - يمثل الانصياع نوعاً من التماثل مع الجماعة وهو ما يعرف بالمجارية العامة (حشر مع الناس عيد).
- ومن هنا فالانصياع كاستجابة يكتسب معنى الخضوع لضغوط الجماعات وإذعان الشخص لها بما تجعله تابعاً وخاضعاً في مجاراتها .
- وبشكل عام ان الفرد عندما يولد في المجتمع يجد نفسه أمام مصفوفة اجتماعية تمثل النسيج الاجتماعي الذي لا مفر منه بالنسبة لحياته حيث يتزود باللغة ومفرداتها وبالقيم والمعايير والعادات التي تغدو ملكاً مستديماً له . وبالتالي لابد أن يكون هناك قدر من المجارية والاستجابة الانصياعية كواقع حال لفاعلية النسق الاجتماعي .
- بيد ان الصعوبة تكمن في شرعية وأهلية التوازن بين السلطة الاجتماعية والمبادرة الفردية .

وفي ضوء ما ذكرناه فالانصياع كاستجابة يمثل نمطاً سلوكياً يخضع له بعض الناس ، نتيجة للضغوط التي تمارسها الجماعة . فتجدهم يتقنون على المستوى الظاهري مع الأغلبية في الوقت الذي يختلفون معها على المستوى الشخصي أو الداخلي .

وهذا ما يؤكد (براون) في ان التوافق الظاهري والانصياع يمثلان تنازلاً عن المسؤولية الشخصية إلا ان الفرق بينهما هو ان التوافق الظاهري

يتضمن حاجة نفسية للنزوع مع الآخرين تمكنهم من مواجهة أصداد الجماعة التي ينتمون إليها في حين يشكل الانصياع مدى الرضوخ للقوة ومكانة الأنموذج السلطوي (١٥).

ثانياً : أسباب الانصياع للمعايير والقيم الاجتماعية :

ان الاستجابة المفرطة لكثير من الناس أمر يمكن ترجمته تحت باب ما يسمى بديناميات الطاعة والإذعان ، فالطاعة بطبيعتها أيسر من ضغط النفس على المستوى العملي وكذلك الانبهار بالآخرين أسهل من اكتساب الخصائص التي تسمح لنا بالإعجاب بأنفسنا . وبحدود ذلك فالإنسان يجابه ضمن حياته شخصاً أو عدة أشخاص للتفاعل في سلوكه واتجاهاته . وعليه بالمقابل أن يقرر ما إذا كان بوسعه الخضوع لذلك التفاعل أو مقاومته ، وهنا تبرز مسألة ، وهي ضبط الفرد لسلوكه الحد الذي يشعر عنده الفرد بان لديه قدرة في السيطرة على حياته في الوقت الذي لا ينكر للآخرين قوة التأثير في سلوكه (١٦).

وفق هذا التصور يمكن لنا ان نستنتج بعض العوامل التي لها دور كبير في تشكيل حالة الانصياع والمجابهة لبعض المعايير والقيم الاجتماعية :

١- سيطرة الأنماط السلوكية التي تتسم بالعنف والسيطرة من قبل الآباء والأساتذة أو المسؤولين في بعض المؤسسات الاجتماعية .

٢- ان الخضوع المتمثل بالاستجابة الكاملة لبعض الجماعات المرجعية يساهم في دفع الخانعين المستجيبين إلى التورط في أنماط سلوكية مخالفة لمعايير الحياة الاجتماعية القويمة في المجتمع الكبير .

وبتعبير آخر ان محاولة الحجر على تفكير الآخرين وفرض السيطرة عليهم تشكل نمطاً تسلطياً في التفكير والمحابة في القيم والمعتقدات مما يحول دون الأخذ بنظر الآخرين ، وقبل الانتهاء من مسألة الانصياع والمجاراة

لبعض القيم والمعايير الاجتماعية لابد من القول بان المجازاة أو الانصياع لا يتعديان كونهما ظاهرة سلبية بشكلها المطلق ، بيد ان الإفراط في الاستجابة بغض النظر عن ايجابيتها أو سلبيتها تعد ظاهرة يجب التأكيد على ميكانزماتها بحيث لاتتقاطع مع التوجهات المشروعة للمجتمع الكبير (١٧).

وهنا تجدر الإشارة إلى ان سبب تركيزنا على مفهوم الانصياع أو التوافق الإلزامي في موضوع الازدواجية الشخصية ينبع من كون التقاطع أو المجابهة الصريحة لبعض قيم وأعراف الحياة الاجتماعية يمكن ان تؤدي في اغلب الحالات إلى حدوث تغيرات أساسية مطلوبة في الحياة الاجتماعية اذا أدركنا ان المجتمعات لا يمكن ان تكون ثابتة أو مستقرة ، مما يتوجب تغيير بعض القيم والمعايير تمشياً مع تلك الأساسيات .

فالانصياع أو التوافق الإلزامي ينطوي على متاهات في مفارق الطرق المؤدية إلى التكامل الاجتماعي .

ولغرض ضمان سلامة الحياة الاجتماعية يتطلب النظر في الموازنة بين التراث الاجتماعي وبين الأولويات الآنية الداعية إلى التجديد والتغيير بما لا يمس المبادئ والمعتقدات الدينية القائمة على العدالة والمساواة بين أفراد الشعوب .

ثالثاً : اختبار الازدواجية الشخصية :

على الصعيد الفكري هناك حالة وسط بين قطبين أحدهما شحيح والآخر مفرط . والمراد بها حالة توازن أو اعتدال تأخذ بخصائص الأثنين .

فبقدر ما يميل الإنسان إلى الماضي لإحياء أفعاله المجيدة وتوكيدها في مواجهة تحديات الحاضر ، يقابله ميل نحو التجديد والتغيير والمواكبة لمتطلبات الحداثة العصرية . وكلا الحالتين تحملان حاجات وتطلعات مشروعة من باب ان الحياة عبارة عن خبرة متراكمة بين الماضي والحاضر

إذا ما أراد الإنسان ان يعيش ويؤمن مستقبه . ولكن الصعب في الأمر هو ان تتحول تلك الحاجات إلى اتجاهات تحاول ان تثبت أنها الأصح من خلال انتقائها للحجج الساندة لموقفها والداخضة لموقف الاتجاهات الأخرى حتى لتبدو تلك الحجج الداعمة والداخضة كأنها معقولة ومقبولة على الرغم ما بينها من تناقضات .

فالحاجة إلى الماضي قد تعني صورة ارتداد ونكوص وفي عالم الحاضر والحادثة تعني فتح الأبواب والشروع نحو الضياع وفقدان الهوية ، ومن يحاول ان يوازن بينهما كحالة وسط أو اعتدال تبدو للآخرين مقبولة على الصعيد النظري المثالي وشبه مستحيلة على الصعيد الواقعي .

ان انعدام إمكانية الاستعداد لقبول آراء الآخرين تشير إلى ضيق الأفق العقلي لدى الأفراد أو الجماعات ، مما يشكل موقفاً انفعالياً يجعل الفرد في الغالب يحابي ناحية على حساب أخرى دون أن يدرك أسباب تلك المواقف سوى انه يلتمس لها التسويغات التي استلهمها من خلال تجارب ومشاهدات وإيحاءات قد تكون صحيحة أو خاطئة(١٨).

ان المشاركة الفاعلة في توجيه شؤون المجتمع هي بطبيعتها غاية مهمة لتحقيق الذات الإنسانية ، والمشاركة القائمة على العدالة الاجتماعية وبأسلوب ديمقراطي ما هي إلا نتاج مثمر للوعي الاجتماعي الذي يُعد شرطاً أساسياً لتنمية أي مجتمع . وعندما تقوم المشاركة على أسس هشة واهنة فان انعكاساتها تدب في البناء الاجتماعي كما يدب المرض العضال في الجسم الإنساني .

وانطلاقاً من المشاركة الفعالة نستطيع ان نختبر العلاقة بين الأقوال والأفعال في ضوء التطبيق العقلاني لنوع الممارسة التي يؤديها الشخص تجاه التزاماته بواجباته اليومية .

وبالتالي نتمكن من الحكم على شخصية الفرد ومدى اقترابه أو ابتعاده عن الخصائص المزدوجة واثـر ذلك على السلامة الفكرية أو الثقافية للفرد نفسه .

المبحث الرابع

العصبية والولاء الوطني

تمثل العصبية والالتزام الوطني محوري معادلة صعبة . هذه المعادلة لا بد ان تستند على اعتراف وجداني وعقلاني للممارسة الممنوحة للفرد أثناء مشاركته في بناء النماذج السلوكية القادرة على تنمية المجتمع وازدهاره .

وبحكم ان العصبية كمفهوم يقصد به التجمع المعنوي المتمثل في شعور الفرد بأنه جزء لا يتجزأ عن العصبية أو الجماعة التي ينتمي إليها فان مثل هذا الشعور قد لا يكون واضحاً أو فاعلاً إلا بوجود خطر خارجي يهدد الوجود المادي والمعنوي لتلك الجماعة أو العصبية . وماعدا ذلك أي في الأحوال العادية فالشعور الذي يطغى على الفرد يكون في الغالب بحدود إحساسه لشخصيته واستقلالته .

ولما كانت الجماعة أو العصبية لها القابلية على تقمص دور الفرد واحتوائه عند تعرضه لخطر ما ، فان الفرد يتعصب لها كأنما يتعصب لذاته بحكم ذلك الاعتبار .

وعليه عندما نتفحص طبيعة التكامل بين الفرد وجماعته أو عشيرته نجد ان التكامل والتضامن الذي يربط الاثنين إلى درجة فناء احدهما في الآخر يتولد عنه شيئان يحددان نوع العلاقة السائدة داخل أو خارج تلك الجماعة .

الشيء الأول : ان التواصل الشخصي وفق ذلك التضامن يتحدد بحدود قبيلته أو عصبته أو جماعته، وماعدا ذلك يعد غريباً يجب الحيطه والحذر منه ، وفيه تكمن سلبية التعصب أو العصبية..

الشيء الثاني : هو ان العصبية أو العشيرة بحاجة إلى ان تشد أفرادها بعضهم بعضا كوحدة اجتماعية متماسكة ذات كيان واضح .
إن هناك نوعان من العصبية . عصبية خاصة يجمعها نسب قريب وعصبية عامة يجمعها نسب عام حيث تكون أكثر شمولاً وأقل ترابطاً كما هو الفرق بين العشيرة والوطن .

والآن كيف ندرك الجوانب الايجابية والسلبية لمفهوم العصبية ؟

ان اقرب المفاهيم لمعنى العصبية في المجتمع العراقي هو مفهوم الأسرة والعشيرة فمن خلاله نستطيع الكشف عن مدى ايجابية أو سلبية التعصب في الحياة الاجتماعية .

من المعروف ان العشائرية أو القبلية ما هي إلا سلبية عصور بدوية كانت وما تزال قائمة على التنافس والتناحر .

وبقدر ايجابيات القبيلة كمحتوى لصلة الرحم والقربى وما لهذا المعنى من أهمية في حياتنا اليومية، فان لها سلبيات تعكس في بعض الأحيان معنى التبعية والتشبث وعدم التنازل لوجهة نظر الآخرين ، وجميعها مؤشرات لانتناسب والحياة الحضرية العصرية .

فعلى مستوى الايجابية يمكن للمرء ان يدرك ان قيم البداوة التي تستمد مباشرة من تفاعل البدو مع بيئة صحراوية قاسية تحتم عليهم ان يتمسكوا بقيم الفروسية وقيم الضيافة وقيم الحرية الفردية .كالأمانة والصدق والإباء النفسي والإيثار وغيرها كالبساطة والفطرة الخ .

وهذه القيم عندما تمارس كأنماط سلوكية تعد قيماً ايجابية في المجتمع خارج دائرة الزمان والمكان (١٩).

بمعنى آخر ان ايجابيات التعاون والتعاقد والالتزام الشامل تدخل ضمن الشعور السائد في المجتمع العربي الإسلامي ((ان الناس للناس)) ولكن

عندما تقتصر هذه المؤشرات على دائرة ضيقة كدائرة القبيلة والعشيرة دون التفاعل الجيد مع الدوائر الأخرى ، فبالتأكيد تعكس لنا الرؤيا الصحيحة لمعنى العصبية القبلية ، حيث ان الضغط الاجتماعي اليومي الذي تفرضه القبيلة ضمن حدود محصورة يفرض بلا شك نوعاً من الامتثال الصارم لها . عندها يفقد الإنسان الكثير من حريته وتفردته واستقلالته بالدرجة التي تكبت فيها رغباته الخاصة مما يجعله يخضع لمشيئة قبيلته أو قومه .

ومن نتائج العصبية القبلية كأفراد في التلاحم الجماعي المحصور هو ظهور فجوة عامة بين السلوك العلني في الحياة العامة والسلوك المستتر في الحياة الخاصة تتويجاً للمقولة القائلة ((اذا بليتيم فاستتروا))(٢٠).

والآن كيف نستطيع ان نحوي القبيلة دون أن تحتوينا ؟ وكيف نجعل القبيلة مبدأً محافظاً على الحقوق البشرية أفراداً وجماعات وأقليات تحت إطار العلاقة بين المجتمع والدولة لا دمجاً ولا فصلاً ؟

هنا لابد من اكتساب وعي تاريخي جديد يجعلنا أكثر أهلية في المناقشة والتحليل .

فبالقدر الذي نرفض احتواء القبيلة لنا ونقبل باحتوائنا لها بالقدر الذي يجعلنا أكثر إدراكاً لمعنى الاستقلال أو التبعية .

فالموقف الذي يتمكن فيه الفرد ان يرصد ويختار بعض القيم ويرفض بعضها الآخر تحت إطار شمولية القيم القبلية بما فيها من سلبيات وإيجابيات يختلف أساساً عن الموقف الآخر الذي فيه ينصاع الفرد ويجاري جميع المواقف الصادرة من دائرة القيم القبلية بشكلها المطلق .

وبالتالي عندما ندرك ان الحياة لا يمكن ان تكون ثابتة وان القيم والمعايير لابد وان تتغير وفق المستجدات الظرفية (مكانية وزمانية)، نجد بلا شك ان مسألة الاحتواء للقيم والمعايير تعكس لنا صحة تداول وظائفها بمرور

الزمن لاسيما وان القيم الايجابية للقبيلة والمتمثلة بالتعاون والتآزر والكرم وغيرها هي قيم الحياة الاجتماعية بعينها أينما وجدت . وهذا ما أكده لنا ابن خلدون عندما سحب مفهوم العصبية إلى دائرة أوسع واشمل ، حيث يتعامل مع النسب كمفهوم شامل إلى درجة اعتباره كل رابطة تنشأ بين الأفراد بسبب طول العشرة أو المعاشرة ، بل انه يرى العصبية ملازمة للقرابة الدموية المباشرة .

إذن فالعصبية كرابطة اجتماعية لها القابلية على تنظيم علاقات الأفراد بعضهم مع البعض الآخر ووفق منظار الدور الذي تقوم به القبيلة في الدفاع عن الجماعة والفرد واعتبار الأدوار التي تقوم بها في البادية هي نفسها التي تقوم بها داخل المدن والحوضر ولكن بايجابيات التكافل والتآزر لا بسلبيات التقاطع والتشردم حيث ان للعصبية دوراً لا يقتصر على دائرة القبيلة بل على الحياة الأوسع نطاقاً وهذا ما يجسده ابن خلدون عندما قال ((بهذه العصبية يكون تمهيد الدولة وحمياتها من أولها)) أي ان الدولة لا تنهض إلا من خلال العصبية وأهلها (٢١).

وبهذه الصورة يكون من الأيسر علينا ان نحوي القبيلة وعصبيتها في كل وقت كنسق طبيعي في الحياة دون أن تحتوينا أو تقيدنا حتى نتحرر من المقولة القائلة بان العرب يمتلكون ((ثقافة شكل لا ثقافة مضمون)) .

أذن علينا الاعتراف بان الرؤيا الصحيحة لا تكون جاهزة بقدر ما يكون للممارسة القابلية في كشف الخطأ والصواب . فالإنسان هو المسؤول عن أفعاله وبإمكانه أن يصنع تاريخه من خلال كفاحه اليومي وهذا ما تؤيده الفلسفة الوضعية التي مؤداها ان للإنسان كامل حريته في الحياة على ان لا يتقاطع مع حريات الآخرين .

فللحرية حدود لا يجوز أن تؤدي بمفهومها إلى الفتنة والغش ، ولا بد للناس أن يتعايشوا تحت تعزيز دولة المؤسسات . فالأصل ان تقوم الدولة على أساس المؤسسات وليس على أساس الأفراد والشللية (٢٢).

ووفق هذا المنطلق تعطينا قراءة التاريخ العربي الإسلامي استضاءات عديدة توحى لنا بان التعصب الذي يتجاوز المصلحة العامة يؤدي بلا ريب إلى الفرقة والتمزق .

ولما كانت العصبية تمثل رابطة اجتماعية نفسية شعورية وغير شعورية فقد يتعرض الإنسان للوقوع في ثناياها ولا يستطيع ان يحتويها .

ولذا نجد ان الإنسان سواء أكان صالحاً أم كان نبياً مختاراً قد ساير معنى العصبية . فكان لنا أسوة حسنة بغض النظر عن وقوع الخطأ طالما ان الحق لا يقبل التجزئة .

وخير مثال على ذلك هو الخليفة الثالث (رض) عندما أضفى عليه التاريخ صبغة التعصب وما آل إليه من تأثيرات على التكامل الاجتماعي وهذا ما يذكره لنا جمال الدين الأفغاني ((في زمن قصير من خلافة عثمان تغيرت الحالة الروحية في الأمة تغييراً محسوماً وأشد ما كان منها ظهوراً في مسيرة وسير العمال والأمراء وذوي القربى من الخليفة))(٢٣).

وعلى المعنى نفسه يوحى لنا القرآن الكريم ان النبي موسى (ع) كلّم الله استجاب لأحد أشياعه عندما استغاثته على آخر يصارعه . وكان قتل موسى (ع) لذلك الشخص خطوة تكلفت بالتذكير والتهويل عندما أراد ان يعيدها مرة ثانية لولا إدراكه لدلالة وجسامة الأمر . هذه الصورة تعطينا مثلاً حياً للصورة التي قد توقع الإنسان في خطيئته عند تعصبه عما هو متعارف لمصلحة المجتمع.

وهكذا نجد ان حكمة الخالق في الاختلاف والتباين مجسّدة لمصلحة البشر كي يلتقوا شريطة التمسك بحدود العقل الداعي لرفض الباطل واجتذاب الخير أينما وجد .

الولاء الوطني :

الوطن مفهوم جامع وشامل لعدد من الجماعات والأقليات التي تعيش ضمن علاقات وتفاعلات اجتماعية تجعلها بحكم الواقع متكافئة وفق عملية الأخذ والعطاء تحت أسس ديمقراطية كفيلة بتحقيق حرية الرأي والمساواة في الحقوق والواجبات . والالتزام الوطني هو الأداء المتمثل بالولاء للوطن كخيمة واسعة يكتنف اجزاءً متباينة ومتنوعة بالضرورة دون النظر إلى النزاعات الإقليمية أو الدينية أو القبلية الضيقة .

وبحدود الوطنية يجب ان نتعلم من التراث بما حفل به من وقائع وتحديات والارتقاء في سلوكنا وسياستنا إلى مستوى التحديات .

فالمناصرة الجماعية هي الوسيلة في خلق النظام القادر على بث العدل والمساواة بين أبناء المجتمع ، وان الفردية ظالمة لنفسها لا تجني إلا الانحدار والضياع .

وهكذا نجد ان الروح الجماعية المدعومة بتكامل وتساند أفراد المجتمع هي الكفيلة بتجسيد معنى المشاركة الفعالة في بناء وتقدم الوطن الكبيرة .

ومثل هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال معرفة العناصر الموحدة لثقافة المجتمع التي لها القدرة والتوجه في ضبط السلوك ، لاسيما وان في داخل كل فرد عنصر من تلك العناصر التي تتحكم بسلوكه وتحدد أهدافه . ويظهر ذلك في استجابة جميع أفراد المجتمع لثقافة الفوز أو النصر باختلاف انتماءاتهم وطبقاتهم حيث ان عنصر الوطن يمثل احد العناصر التوحيدية في دمج شخصية الفرد بشخصية المجتمع.

وخير مثال على ذلك هو التوحد الذي جسده العراقيون في سلوكهم الجمعي أثناء فوز المنتخب العراقي في كأس آسيا الأخير والذي وحد الشعور بين مختلف العراقيين مثلما وحد بين أعضاء الفريق فكان العراقيون بكل طوائفهم وقومياتهم وشرائحهم تواقين للفوز الذي يعبر عن الشعور بالزهو والنصر. أذن فالولاء للوطن هو الأسمى والأشمل من الانتماء إلى أي عصبية أخرى والدليل هو الكم العراقي النوعي الهائل الذي عكس دموع العراقيين ومشاعرهم الفياضة داخل وخارج الوطن وهم يشاهدون العلم العراقي يعلو بالنصر لمجموع الطوائف والقوميات المتعايشة في العراق . ان توحيد مكونات المجتمع وزيادة تماسكه لا يتم إلا من خلال تفعيل مفهوم المواطنة citizenship .

فهي رابطة التعايش السلمي بين أفراد يعيشون في زمان ومكان معينين (أي جغرافية محددة) وتشكل المواطنة إحدى الأسس التي تقوم عليها البنى التحتية في دولة المؤسسات ومجتمع القانون (٢٤). والمواطنة هي الآلية للحد من الصراعات الاثنية والدينية والطائفية على قاعدة مبدأي عدم التمييز والمساواة (الهند على سبيل المثال).

التعليقات الختامية

ان الاختلال بين قدرات الإنسان وبين قيمه الشخصية تجعلنا إزاء أزمة قيم ومفاهيم . فبالوقت الذي تتعاضم فيه القدرات والإمكانات يوماً بعد يوم تتناقض القيم الشخصية في سلم الاعتبار الأخلاقي .

اما ما يمر به المجتمع العراقي من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية ... وما يتداخل مع هذه الظروف من متغيرات (دولة - طائفة - قومية - وطن) تجعلنا أمام مواقف وطنية وإقليمية وعالمية محسوبة وفجائية مكشوفة ومدسوسة يصعب فيها دراسة الواقع الاجتماعي دراسة علمية .

تقييم الازدواجية :

ما من فرد في أي مجتمع إلا وتسكنه الازدواجية الشخصية ، بيد أنها نسبية تختلف باختلاف ظروف المجتمعات ودرجة تطورها .

والازدواجية لدى الفرد تتوقف على شخصيته ، فالشخصية القوية والسوية هي ليست كالأخرى الضعيفة أو المريضة .

فالفرد عادة ما يلجأ إلى إشباع حاجاته الملحة بطرق شرعية أو غير شرعية وتماشياً للعقوبات الاجتماعية التي قد تقع على الفرد فقد يضطر أحياناً للتستر على إشباع بعض حاجاته ، مما يجعله يسلك سلوكاً متناقضاً ومزدوجاً .

عندما لا يستطيع الفرد تحقيق رغباته وميوله الخاصة إلا بحدود ما تسمح به قيم وأعراف المجتمع، فقد يضطر أحياناً إلى المجاراة والانصياع لبعض الجماعات التي قد تحقق له ذلك كأن تكون عشيرة أو قبيلة أو طائفة أو قومية عندها تكون الازدواجية قد سكنت الفرد شيئاً فشيئاً .

وتأسيساً على ذلك فالإنسان له الخيار كما له الاضطرار ان يتعصب إلى جماعته أو عصبته تبعاً لظروفه الخاصة ودرجة الانتماء هي التي تحدد توجهات الفرد نحو جماعته أو طائفته أو قوميته .

فقد يلزمه جهله وتشبثه الغريزي بالتحيز لها دون الالتفات إلى وجه الصواب أو الحق . وذلك لشدة تسخيرها له . وبالمثل يضطر للتحيز إلى طائفته أو قوميته وهو على علم انه مضطر في موقفه هذا لحاجة في نفسه كالتي في نفس يعقوب .

وللتقريب فان ماشهده العراق من تدهور في البنية التحتية وما تعرضت له الدولة ومؤسساتها من انهيار يعطينا دليلاً واضحاً على شدة الازدواجية التي وقع فيها اغلب العراقيين .

فعلى سبيل المثال استخدمت جميع الكتل والرموز السياسية التي ظهرت بعد السقوط وحدة العراق وحب الوطن شعاراً لها في كل طروحاتها وتسويقاتها الإعلامية وصولاً إلى أهدافها الخاصة .

ولكن الواقع يقول ان العديد من القيادات السياسية كان انتماؤها لمراجعها الحزبية والطائفية والقومية أكثر من ولائها للوطن .

وهذا ما كشفتته لنا الأحداث الدموية التي ارتكبت بحق العراقيين وبأبشع وسائل القتل والتمثيل وعلى الجانب الآخر تجد المراهنات والمساومات السياسية تشق طريقها على تراكم معاناة العراقيين ملتزمة بين الحين والآخر طريقاً تنفذ منها لكسب الرهان وتحقيق النصر على غيرها ، حتى بات الاختلاف يدب بين الكتل والطوائف والقوميات نفسها .

إن فالنفاق والتزلف للذان كشفتهما لنا الأحداث ما هما إلا مظهر من مظاهر الازدواجية الشخصية التي أصابت معظم العراقيين .

وليس ذلك بغريب . فالإنسان أظلم سبيلاً ، لأنه يسلك سبيلاً معيناً ويعرف انه مضر به . كاستلامه الرشوة كأن يسرق ، أو يقتل أو ان يخلط الماء بالبنزين أو يستورد بضاعة تالفة لتحقيق أرباح معينة ... وغيرها من الممارسات التي أرهقت العراقيين ، وهذه حصيلة الانتماءات الموهومة للوطن .

تقييم العصبية :

في قراءتنا لأطروحات ابن خلدون رحمه الله نجد ان انتماء الناس إلى وحدات اجتماعية (أسرية ، عشائرية ، طائفية ...) تساورهم فيها عصبية متعددة .

ومن باب الاستحواذ والتغلب لابد من عصبية تجمع بينهما تكون هي الأقوى .

وبهدف السيطرة والتملك فقد يكون هاجسها إما التغلب أو التناظر .

بمعنى آخر ان لكل واحدة من الجماعات حق الحيازة والتملك لفروعها ،
فان التحمت بها زادت قوة إلى قوتها وإذا ما استمرت في غاية التملك
والتغالب فقد تكافئ بقوتها قوة الدولة .

بل قد يحالفها الحظ وتسيطر على هرم الدولة وتستولي عليها وتنتزع الأمر
من يدها (القبائل المغولية وسقوط بغداد) وبالمقابل اذا ماتشتت الجماعات
وباتت غاية التعصب عندها ضعيفة يكون بمقدور الدولة ان تنتظمها إلى
دائرتها وتستقوي بها على أهدافها (الدولة العراقية في إلغائها لقانون العشائر
- في ضربها للمؤسسات الدينية ومطاردة وقتل بعض رموزها - تنصيبها
لشيوخ على طريقتها - تشكيكها بأصول الأسر الشريفة ... وغيرها) .
وتوضيحاً لهذه المعادلة لابد من الرجوع إلى العلاقة بين العصبية والدولة
على اعتبار ان الأخيرة تعد سبباً رئيسياً في خلق النزاعات والعصبية بين
الجماعات .

فمن المعروف ان عملية النضال والتحرر من الهيمنة الاستعمارية انتهت
إلى تأسيس نمط جديد من الدول عرف بدول الاستقلال كمنقذ للخروج من
الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وللحفاظ على ماهية الاستقلال ومواجهة التحديات الخارجية التي قد تسلبه
ثانية فقد انتهجت الدول وقتذاك المركزية القوية للسلطة والإدارة .

يضاف إلى ذلك ان التخطيط لتغيير المجتمعات وتحديثها على وفق بناء
اقتصاد مؤم أساسه الصناعة ، لا يمكن تحقيقه إلا بدولة مركزية تأخذ على
عاتقها انجاز وترتيب تحولات جذرية مطلوبة في زمن مختزل .

ولهذا فضلت النخب الحاكمة بناء الدولة القوية على بناء الديمقراطية
وكذلك قدمت الوحدة الوطنية على التعددية .

وبطبيعة الحال مثل تلك الظروف وغيرها خلقت في النهاية دولاً سلطوية اعتمدت حكماً أوتوقراطياً يقوم على عدم التوازن لصالح السلطة التنفيذية من خلال الدور الذي لعبته القيادات العسكرية والتي كان من نتائجها تكريس واسع للسلطة الشخصية .

وهكذا تم بمرور الوقت تحريف الواقع الاجتماعي والثقافي في العراق وظهرت بالضرورة أنماط ثقافية معقدة تحول بموجبها الظلم الاجتماعي إلى قهر وتذمر والانتماء الوطني إلى انحراف مذهبي وأثني .

ان فشل المشروع الوطني في ظل دولة مركزية متسلطة عجزت عن توظيف الاستقلال والتحرير لصالح الجماهير أدى إلى تفكيك النظام الاجتماعي وتسببت في ظهور نزاعات وميول لدى بعض الجماعات مالبثت ان طالبت بحقوقها المهضومة أو الانفصال عن الدولة وذلك بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ م .

ومن باب التعويض المادي والمعنوي بكل أشكاله السياسية والاقتصادية والثقافية للجماعات المقهورة على حساب جماعات كانت محسوبة على السلطة الظالمة ، فقد تولدت مشكلات نفسية واجتماعية وأمنية متداخلة . وبتفاهم هذه المشكلات تخلخلت مسارات المجابهة وازدادت هذه الصراعات الداخلية التي يفترض أن تختفي في ظل الأخطار الخارجية ، حيث انعكس الأمر وبات من واجب سلطة الاحتلال التدخل لمنع الصراعات الداخلية وتحقيق المصالحة بين المكونات العراقية .

وهذا ما وجدناه واضحاً في استمرار المحاصصة السياسية وعلاقتها بتجسيد التعصب الطائفي والقومي والديني في العراق . وللمقاربة ان مجلس الرئاسة المتمثل بقوميتين وطائفتين وثلاث كتل سياسية لم يوفق في المصادقة على بعض التشريعات الحيوية كما هو الحال في قضية كركوك ، وان نقض

قرار مجلس النواب رقم ٢٤ المتعلق بإجراء الانتخابات في مجالس المحافظات دليل على ذلك.

فبقدر تعلق الأمر برئيس الدولة على سبيل المثال فإنه رئيس لكل العراقيين ، ويحتم عليه واجبه الوطني ان يتعامل مع الأحداث والظواهر خارج كونه ينتمي إلى قومية أو مذهب أو كتلة سياسية معينة ، ويقوم بمسؤولياته الوظيفية وفقاً لمصلحة عموم العراقيين التي نص عليها الدستور والقوانين المتعارف عليها .

إذن فنحن أمام احتمالين عندما نريد ان نختبر الوجه السلبي والايجابي لمفهوم العصبية بخصوص هذا الحدث السياسي وغيره من الأحداث التي أوحى للعراقيين ان الاختلافات بمضمونها اختلافات سياسية لا غير وأنها سبب كل ما يحصل في العراق .

وبالتالي فهناك احتمالين لاختبار الجوانب السلبية والايجابية لمفهوم العصبية بخصوص عذا الحدث وغيره .

الاحتمال الأول : يقول ان رئيس الدولة نقض القانون المذكور استجابة لمصلحة كتلته وقوميته ، حيث ان نضاله السياسي وتضحياته الجسيمة كانت من أجل قوميته التي كانت بمثابة دائرته الأولى قبل دائرة وطنه العراق .

والذي عزز مثل هذا الاحتمال هو ان بعض رموز الكتلة السياسية التي ينتمي إليها رئيس الدولة لوّحوا في تصريحات لهم بان القانون رقم ٢٤ سوف يُنقض من قبل مجلس الرئاسة ، وكان ذلك قبل ان يصوت عليه في مجلس النواب، مما أفسد للود قضية ، وتولد لدى الرأي العام والمتلقي بشكل عام بان مجارة وانصياع رئيس الدولة لعصبته ارتقت بانتمائه القومي على حساب ولائه الوطني .

اما الاحتمال الثاني : يقول يحق لرئيس الدولة في ان يرد القوانين إلى مصدر تشريعها (البرلمان) من اجل إحداث موازنة توافقية ترضي جميع العراقيين المشتركين في العملية السياسية طالما أنها قائمة على المحاصصة .

وبالتالي يمكن القول بان العصبية قد أدت دورها الايجابي بتلك الوقفة التكتيكية التي كان من ورائها التذكير والتهويل لمعنى الانتماء (وسيلة وهدفاً في آن واحد) وذلك بقصد الترشيد والتنظيم باتجاه الولاء للوطن ومنع تحويل قضية كركوك إلى صراع قومي أو مناطقي بعد انطفاء فتنة الحرب الأهلية في العراق .

إذن فنحن أمام إشكاليتين : احدهما قانونية وأخرى سياسية أخلاقية . فالمادة (١٤٠) من الدستور والتي تكفلت بحل قضية كركوك لم تعد قائمة بفعل سقفاها الزمني وبالتالي لا بد من الرجوع إلى المحكمة الدستورية لفض النزاع بين الذين اختلفوا على مادة (٢٤) من قانون انتخاب المحافظات. ولما كان وضع المحكمة الدستورية غير واضح فكان لا بد من الرجوع إلى التوافق وضرورة إيجاد بدائل تعطي للأطراف الثلاث قناعاتها ف جاء اقتراح ممثل الأمين العام في بغداد ليعطي حلاً سياسياً توافقياً يقوم على تحديد الوضع السكاني لمجموع سكان كركوك وفقاً لإحصاءات ١٩٧٥م وما بعده .

الهوامش

١- د. عبد الباسط محمد حسن : أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٦٤ .

- ٢-د. علي الوردي : وعاظ السلاطين ، انتشارات الشريف الرضي ، قم
إيران ، ١٣٧٩هـ ، ص٦ .
- ٣- عبد المنعم ألعفني : موسوعة علم النفس والتحليل النفسي ، ط١ ، مكتبة
مدبولي ، دار المأمون للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص٢٣٦ .
- ٤- د. سعد رزق : موسوعة علم النفس ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات
والنشر ، مطابع الشرق ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص١٦٨ .
- ٥-د. علي الوردي : شخصية الفرد العراقي ، جمعية النشاط الاجتماعي في
كلية الآداب والعلوم ، بغداد ، ١٩٥١ ، ص٣٧ .
- ٦- تاريخ العلامة ابن خلدون : دار الكتاب اللبناني ، المجلد الاول ،
ط٢ ، بيروت ، ١٩٦١ ، ص٢٤٥ .
- ٧-د. علي الوردي : دراسة في طبيعة المجتمع العراقي (د.ن) بغداد
، ١٩٦٥ ، ص٥٦ .
- ٨-د. قاسم حسين صالح : المجتمع العراقي ، الدار العربية للعلوم ناشرون
، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢٧ .
- ٩- حنا بطاطو : الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني
حتى قيام الجمهورية ، ط١ ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ،
ص٨٧ .
- ١٠- مجيد خدوري : العراق الجمهوري ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت
، ١٩٧٤ ، ص١٦٥ .
- ١١- غسان سلامة : المجتمع والدولة في المشرق العربي ، ط٢ ، مركز
دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص١٠٥ .
- ١٢-د. علي عبد القادر القهوجي : علم الإجرام وعلم العقاب ، الدار الجامعية
للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص٥ .

١٣- ابن خلدون : المقدمة ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، لجنة البيان العربي ، ط ٢ ، ١٩٥٦م ، ص ٤١٣ .

14-Gross.((Psychology, the Science of mind and behavior))
New york oxford University press 1987,p303.

15-Brown, R.((Social Psychology))New York ,Free Press
1987.p.205

16- Wrightsman .C..F.deaux, K(social psychology in the 80
s.california awadworth .1981.p.133.

١٧- د. حسن علي حسن : المجازاة أو المخالفة في معايير المجتمع في
مصر مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٢ ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ١٢٤ .

١٨- د. عبده فيلالي الأنصاري : الاسلام ، العلمانية ، الديمقراطية ، ترجمة
السيد ولد أباه ، مجلة قضايا إسلامية معاصرة ، مركز دراسات فلسفة الدين ،
العدد ٢٦ ، بغداد ، ٢٠٠٠م ، ص ١٩٠ .

١٩- د. حلیم بركات : التغير التحولي في المجتمع العربي ، مواقف ، السنة
السادسة ، العدد ١٩٧٤ ، ٢٨ ، ص ٨-٢٠ .

٢٠- د. حلیم بركات : المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة
العربية ، بيروت ، ١٩٩١م ، ص ٧ .

٢١- ابن خلدون : المقدمة ، مصدر سابق ، ص ٤٢٧ .

٢٢- عيسى الريموني : اوراق برلمانية وأفاق العمل السياسي ، دار الريادة
للصحافة والنشر ن عمان ، ١٩٩١م ، ص ٦٤ .

٢٣- جمال الدين الأفغاني : الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ، مع
دراسة عن الأفغاني ، الحقيقة الكلية ، ودراسة محمد عمارة ، دار الكتاب
العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٤٢١ .

٢٤-صبحي المحمصاني : أركان حقوق الإنسان ، دار العلم للملايين ،
بيروت، ١٩٧٩م، ص ٦٨-٦٩.

المصادر

١- ابن خلدون ، تاريخ العلامة : دار الكتاب اللبناني ، المجلد الأول،
ط٢، بيروت، ١٩٦١.

- ٢- ابن خلدون : المقدمة ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، لجنة البيان العربي ، ط١٩٥٦، ٢م.
- ٣- الأفغاني جمال الدين : الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ، مع دراسة عن الأفغاني ، الحقيقة الكلية ، تحرير ودراسة محمد عمارة ن القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٨ .
- ٤- الأنصاري عبده فيلاي : الاسلام ، العلمانية ، الديمقراطية ، ترجمة السيد ولد أباه، مجلة قضايا إسلامية معاصرة ، مركز دراسات فلسفة الدين ، بغداد ، العدد ٢٦ ، ٢٠٠٠م.
- ٥- بركات حليم : التغير التحولي في المجتمع العربي ، مواقف ، السنة السادسة ، العدد ٢٨ ، ١٩٧٤م.
- ٦- بركات حليم : المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١م.
- ٧- بطاطو حنا : الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ط١، بيروت ، ١٩٩٠م.
- ٨- حسن علي حسن : المجازاة أو المخالفة في معايير المجتمع في مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، العدد ٢ ، ١٩٩٠م.
- ٩- حسن عبد الباسط محمد : أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧.
- ١٠- ألحفي عبد المنعم : موسوعة علم النفس والتحليل النفسي ، ط١، مكتبة دار المأمون للطباعة، القاهرة ، ١٩٧٥.
- ١١- خدوري مجيد : العراق الجمهوري ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٤.

- ١٢- رزق سعد : موسوعة علم النفس ، ط ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، مطابع الشرق ، بيروت ، ١٩٧٧ .
- ١٣- الريموني عيسى : اوراق برلمانية وآفاق العمل السياسي ، دار الريادة للصحافة والنشر ، عمان ، ١٩٩١ .
- ١٤- سلامة غسان : المجتمع والدولة في المشرق العربي ، ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ .
- ١٥- صالح قاسم حسين : المجتمع العراقي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٨ م .
- ١٦- القهوجي علي عبد القادر : علم الأجرام وعلم العقاب ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦ م .
- ١٧- المحمصاني صبحي : أركان حقوق الإنسان ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- ١٨- الورددي علي : دراسة في طبيعة المجتمع العراقي (د.ن) بغداد ، ١٩٦٥ م .
- ١٩- الورددي علي : شخصية الفرد العراقي ، جمعية النشاط الاجتماعي في كلية الآداب والعلوم ، بغداد ، ١٩٥١ م .
- ٢٠- الورددي علي : وعاظ السلاطين ، انتشارات الشريف الرضي ، إيران ، قم المقدسة ، ١٣٧٩ هـ .

21-Brown,R . ((Social Psychology)) Newyork –Free press 1987.

22-Gross.((Psychology, The Science of mind and behavior)) Newyork oxford university press 1987.

23- Wrightsman .c.f deaux,K .((Social Psychology in the 80S. California awadworth.1981.

